

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات، ياسين العبدالات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين

المميز ز :-

المميز ز ضده :-

الحق العام .

موضوع التمييز ز :-

القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم
(٢٠١٣/١٣٤٨) فصل ٢٠١٤/١/١٤ . القاضي بوضع المميز بالأشغال
الشاقة المؤقتة مدة أربع سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف
ويبادر المميز بتقديم التمييز خلال المدة القانونية .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

١. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعد إجازة تقديم شهادة الشاهد

المحفوظة في ملف التحقيق رقم (٢٠١٣ / ١٤٦٧)

حيث إن من ضمن البيانات الخطية صورة عن ملف التحقيق في القضية رقم

(٢٠١٣/١٤٦٧) حيث اكتفى مدعي عام الجنايات الكبرى بإرسال مشروعات

بوجود قضية موضوعها الشروع بالقتل والمقاومة من المشتككين

وأن تاريخ هذه الواقعة ٢٠١٣/٨/٥

حيث إن هذه المشروعات لا تفي بالغاية المطلوبة .

٢. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بعدم الأخذ بالبينة الدفاعية المقدمة من المميز بالمبرز (٢/د) وهو كتاب صادر عن مدرسة الثانوية للبنات وهي بيئة خطية حيث إن مشروحات مدرسة تفيد أن المجني عليها أحد طالبات هذه المدرسة وبتاريخ ٢٠١٣/٨/٤ لم تحضر إلى هذه المدرسة مع العلم بأن ما ذكرته المجني عليها بأنها ذهبت إلى مدرسة بإفادتها لدى حماية الأسرة فهو قول غير صحيح كونها ليست طالبة في مدرسة وأنها أحد طالبات مدرسة بناءً على المبرز (٢/د) .

٣. أخطأت محكمة الجنايات الكبرى باستبعاد شهود الدفاع بناءً على أقوال المميز حيث ذكر بأقواله بأنه لم يلتق أو يتعامل مع أحد في ذلك اليوم وأن تاريخ توديع القضية تاريخ ٢٠١٣/٨/١٥ بعد إلقاء القبض على المتهم بتاريخ ٢٠١٣/٨/١٤ كان على المحكمة أن تربط ما بين دخول المميز إلى مستشفى الأمير حسين حيث أدخل قسم العناية بتاريخ ٢٠١٣/٨/٥ وهذا مثبت من خلال التقرير الطبي وملف التحقيق رقم (٢٠١٣/١٤٦٧) حيث تعرض المتهم نتيجة للضرب المبرح إلى مضاعفات خطيرة .

الطلب :-

١. قبول التمييز شكلاً لتقديمه ضمن المدة القانونية .
 ٢. في الموضوع نقض القرار المميز وإعلان براءة المميز و / أو إعلان عدم مسؤوليته عن الجرم المسند إليه .
- قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول الطعن شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم

التهمة :-

جناية هتك العرض طبقاً لأحكام المادة (٢٩٦) عقوبات .

الوقائع :-

تتلخص وقائع هذه الدعوى كما وردت بإسناد النيابة العامة بأن المجني عليها البالغة من العمر (١٨) سنة كانت بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤ ذاهبة إلى المدرسة لإحضار شهادة الثانوية العامة حيث خرجت من منزل ذويها في البقعة وقرب مخبز النصر في مخيم البقعة لاحظت أن أحد الأشخاص يقوم بملاحقتها وعند وصولها إلى الدرج وأثناء صعودها فوجئت به يلحق بها ويقوم بوضع يده على مؤخرتها ووضع إصبعه داخلها من فوق الملابس وعلى أثر صراخها لاذ بالفرار وقدمت الشكوى وتبين أن هذا الشخص هو المتهم وجرت الملاحقة .

وبالتدقيق ،،،

وجدت المحكمة إن واقعة هذه الدعوى والثابتة لديها والتي قنعت بها تتلخص أنه بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤ في شهر رمضان ولدى عودة المجني عليها من المدرسة متجهة باتجاه منزلها وبالقرب من مخبز النصر الكائن في مخيم البقعة منطقة نابلس وكان الوقت ما بين الساعة التاسعة والعاشر والنصف صباحاً من ذلك اليوم لاحظت أن أحد الأشخاص كان يسير خلفها في الشارع العام إلى أن وصلت إلى منزل أهلها وعندما قامت بالصعود إلى بداية درج المنزل قام المتهم باللاحاق بها ووضع يده على مؤخرتها ووضع إصبعه داخلها من فوق الملابس (بعصها) وبعد صراخ المجني عليها ولى هارباً، وبعد ذلك دخلت منزلها ولم يكن أحداً موجوداً في المنزل وعندما حضر والدها أخبرته بما حصل معها وفي الليلة نفسها سألها والدها إذا تستطيع التعرف على الشخص وفي اليوم التالي طلب منها الذهاب إلى المدرسة وبلغ أشقائها وطلب منهم أن يتبعوها من أجل أن يتعرفوا على الشخص وبالفعل ذهبت إلى المدرسة وأشقائها كانوا خلفها وكان بينهم إشارة إذا تعرفت على ذلك الشخص وعندما شاهدت الشخص الذي اعتدى عليها وعرفته أشرت لأشقائها بأنه الشخص المقصود وأكملت ذهابها إلى المدرسة حيث أمسكوا به وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة)).

وبتطبيق القانون على الوقائع الثابتة وحيث إن من واجبات المحكمة التأكد والتحقق من مدى توافر العناصر والخصائص التي أوجبها القانون لقيام الجريمة والتحقق من أركانها وهي في ذلك تضي على وقائع القضية المعروضة التكييف القانوني السليم حيث إن شروط الفعل وقيام الجريمة مشروط بثبوت وتوافر كافة أركان وعناصر الجريمة المرتكبة وعليه وجدت المحكمة وبالرجوع إلى الواقعة الثابتة وبالقدر المتيقن لها إن الأفعال التي ارتكبها المتهم

وضع يده على مؤخرة المجني عليها حيث لامست يده مؤخرتها من فوق الملابس وقيامه بوضع إصبعه داخل مؤخرتها من فوق الملابس (بعضها) وقد شعرت به عندما لامسها رغماً عنها يشكل جنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) من قانون العقوبات طبقاً لما جاء بإسناد النيابة العامة، وحيث إن المتهم بهذه الأفعال استطال إلى عورة المجني عليها والتي يحرض كل إنسان على الذود عنها وصونها وبالتالي خدشت عاطفة الحياء العرضي لديها حيث قام المتهم بفعل إيجابي تمثل في ملامسة عورة المجني عليها وقد تحققت النية التي أرادها وهي خدش عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها وقد توافرت علاقة السببية بين السلوك والنية إذ كانت النية وهي خدش عاطفة الحياء العرضي لدى المجني عليها بسبب سلوك المتهم الشائن كما تحقق ركنها المعنوي المتمثل بالعلم والإرادة حيث إن المتهم قد أراد الفعل والنية وهو يعلم بأن ما يقوم به من فعل يشكل جريمة على النحو المعروف قانوناً وأنه محظور عليه إتيانه مما يقتضي تجريمه بهذه الجنابة وإنزال العقوبة المقررة قانوناً بحقه .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة :-

وعملاً بأحكام المادة (٢/ ٢٣٦) من الأصول الجزائية تجريم المتهم
بجنابة هناك العرض خلافاً لأحكام المادة (١/٢٩٦) عقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة وعملاً بأحكام المادة (١/٢٩٦)
عقوبات الحكم بوضع المجرم
بالأشغال الشاقة المؤقتة
مدة أربع سنوات .

وعن أسباب الطعن التمييزي :-

نجد إنها تنصب على تخطئة المحكمة بعدم إجازة تقديم شهادة الشاهد المحفوظة في ملف القضية التحقيقية رقم (٢٠١٣/١٤٦٧) الذي قام بضرب المتهم / المميز على رأسه وتخطئها بوزن البينات وعدم الأخذ بالبينة الدفاعية .

وفي ذلك نجد إن محكمة الجنايات الكبرى بصفتها محكمة موضوع وفقاً لمقتضيات المادة (١٤٧) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لها مطلق الصلاحية بوزن بينات النيابة والبيانات الدفاعية والأخذ بما تقنع به ويضمن إليه ضميرها ووجدانها .

وفي الحالة نجد إن محكمة الجنايات الكبرى قد أخذت بينة النيابة واستبعدت البينة الدفاعية حيث لم تقنع بصحتها .

وحيث إن استخلاصها لما توصلت إليه كان استخلاصاً سائغاً ومقبولاً وله ما يؤيده من خلال بينات الدعوى التي اقتطعت فقرات منها ضمنيتها قرارها ومحكمة التمييز لا تتدخل بقناعة المحكمة من خلال وزنها للبيانات ما دام أن ما توصلت إليه له أصل ثابت في أوراق الدعوى مما يستوجب رد أسباب الطعن .

لذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٦/٣/٢٠١٤ م.

عضو _____ والقاضي المتراوس

عضو _____

عضو _____

رئيس الديوان

دق

غ . ع